ولهم الحذير قالوا وأطرد هذا أنه لا حد في وطء البهيمة ولا الميتة وقد حبل الله سبحانه الطباع على النفرة من وطء الرجل مثله أشد نفرة كما جبلها على النفرة من استدعاء الرجل مع يطؤه بخلاف الزنى فان الداعي فيه من الجانبين قالوا والدال احد النوعين اذا استتبع بشكله لم يجب عليه الحد كما لو تساحقت المرأتان وكما تمتعت كل واحدة منهما بالأخرى قال أصحاب القول الأول وهو جمهور الأمة وحكاه غير واحد اجماعا للصحابة ليس في المعاصي أعظم مفسدة من هذه المفسدة وهي تلي مفسدة الكفر وربما كانت أعظم من مفسدة القتل كما سنبينه ان شاء الله تعالى قالوا ولم يبتل الله سبحانه بهذه الكبيرة قبل قوم لوط أحدا من العالمين وعاقبهم عقوبة لم يعاقب بها أحدا غيرهم وجمع عليهم من أنواع العقوبات ما لا هلاك وقلب ديارهم عليهم وخسف بهم ورجمهم بالحجارة من السماء فكل بهم كما لا يمكن بأمة سواهم وذلك لعظم مفسدة هذه الجريمة التي تكاد الأرض تميد من جوانبها اذا عملت عليها ويقرب الملائكة الى أقطار السموات والأرض اذا شاهدوها خشية نزول العذاب على أهلها فيصيبهم معهم ونتح الأرض الى بهائمها تباركت وتعاليت تنزل من أماكنها وقتلى المفعول به خير له من وطئه فاذا وطئ قتل قتيلا لا ذنب له في الحيوة معه بخلاف قتله فانه مظلوم شهيد وربما ينتفع به في آخرته قالوا والدليل على هذا ان الله سبحانه وتعالى جعل حد القتل الى خيرة الولي ان شاء قتل وان شاء عفا وحتم قتل اللوطي حدا كما اجمع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بل عليها عمل الصحابة وخلفاء الراشدين وقد ثبت عن خالد بن الوليد انه وجد في بعض نواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فكتب الى أبي بكر الصديق فاستشار أبو بكر الصحابة رضي الله عنهم فكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أشدهم قولا فيه فقال انما فعل هذا أمة من الأمم واحدة وقد علمتم ما فعل الله بها أرى أن يحرق بالنار فكتب أبو بكر فحرقه وقال عبد الله بن عباس انهم وجدوا مكتوبا في بناء من القرية فيما يلي اللوطي منها أنا كما ثم ينبع بالحجارة وأخذ عبد الله بن عباس هذا الحد من عقوبة الله للوطية

ثم ينبع قوم لوط

قوم لوط وابن عباس هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به رواه هكذا النسائي وصححه ابن حبان وغيره وأصح الأقوال أحد هذا الحديث واسناده على شرط البخاري قالوا وثبت عنه انه قال يعذب الله بعمل قوم لوط وهم اللعنة الزاني في حديث واحد وقد لعن جماعة من أهل الكبائر فلم يجاوز بهم اللعنة مرة واحدة وكرر لعن اللوطية وأكد في ثلاث مرات واطبق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتله فلم يختلف فيه منهم رجلان وانما اختلفت أقوالهم في صفة قتله فظن بعض الناس انه لذلك اختلاف منهم في قتله فحكاها مسئلة نزاع بين الصحابة وهي بينهم مسئلة اجماع لا مسئلة نزاع قالوا ومن تأمل قول الله سبحانه ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وقوله في اللواط اتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين بين له تفاوت ما بينهما فانه سبحانه نكر الفاحشة في الزنا أي هو فاحشة من الفواحش وعرفها في اللواط وذلك يفيد أنه جامع لمعاني اسم الفاحشة كما يقول زيد الرجل ونعم الرجل زيد أي اتأتون الخصلة التي استقر فحشها عند كل أحد وهي ظهور فحشها وكما له عينة عن ذكرها بحيث لا يتصرف الاسم الى غيرها وهذا كقوله تعالى لموسى وفعلت فعلتك التي فعلت أي الفعلة الشنعاء الظاهرة المعلومة لكل أحد ثم أكد سبحانه شناعتها بأنه لم يسبقهم بها أحد من العالمين فنبههم على زيادة التأكيد بأداة النفي ما شممن أحدا من الكلوب وتنوعوا عن الاسماع وتنفر منه أشد نفرة الطباع وهو اتيان الرجل رجلا مثله ينكح كما ينكح الأنثى فقال أئنكم لتأتون الرجال دونهن على استغنائهم عن ذلك وان الحامل لهم عليه ليس مجرد الشهوة كالحامل الى النساء لأجلها مال الذكر الى الأنثى من قضاء الوطر ولذة الاستمتاع وحصول المودة والرحمة التي تنشأ المرأة لها ابويها وتذكر بعلها وحصول النسل الذي هو حفظ هذا النوع الذي هو أشرف المخلوقات وتخصيص المرأة وقضاء وطرها وحصول علاقة المصاهرة التي بها أحب النسب وقام النساء على الرجال وهو مزج أحب الخلق الى الله من جماعهم كما الأنبياء والأولياء والمؤمنين وبكاثرة النبي صلى الله عليه وسلم بأمته الى يوم القيامة فكل مصالح النظام التي اللواط يفاوم ذلك ويناقضه عليه بالنهي حصر فساده وكما يعلم تفصيله الا الله تعالى فتبين سبحانه قبح ذلك بأبلغ حكم عليهم بالشرف